Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

فقد يرد مع الوصل وجه أو أوجه لا يمكن أن ترد فى الوقف، كما يتعين مع الوقف فى بعض الأحيان ما لا يكون وارداً فى الوصل، ويبدو ذلك واضحاً فى إعراب بعض آيات القرآن الكريم، وهو أمر أكثر إشكالا فى نصوص الشعر والنثر التى لم تحظ بعناية فى بيان الوصل والوقف فيها.

وقد يجتمع أكثر من سبب من هذه الأسباب فى الجملة الواحدة، وهو أمر وارد بكثرة، فيؤدى إلى تعدد الأوجه إمّا على تقدير محذوف وإمّا على عدم تقديره، ونتيجة لسبب أولأكثر من الأسباب التى قدّمناها نجد بعض الكلمات المعربة إعراباً ظاهراً من الأسماء المتمكنة والأفعال المضارعة، قد وردت فى القرآن الكريم فى قراءاته الصحيحة المتواترة وقد ظهرت عليها العلامات التى تجعل لها أكثر من حالة إعرابية، وكذلك فى الشواهد المحتج بها شعراً ونثراً (١)

ومن تعدد الوظائف النحوية للمكون ما أورده ابن هشام بخصوص الظروف وحروف الجر، فقد أورد فى حكم المرفوع بعدهما (٢)، فإن تقدّمهما نفى أو استفهام أو موصوف أو موصول أو صاحب خبر أو حال نحو «ما فى الدار أحد» و«أفى الدار زيد» و«مررت برجل معه صقر» و«جاء الذى فى الدار أبوه» و«زيد عندك أخوه» و«مررت بزيد عليه جبة» ففى المرفوع ثلاثة مذاهب أحدها : أن الأرجح كونه مبتدأ أو مخبراً عنه بالظرف أو المجرور، ويجوز كونه فاعلا، والثانى : أنّ الأرجح كونه فاعلا، واختاره ابن مالك، وتوجيهه أن الأصل عدم التقديم والتأخير.

والثالث : أنه يجب كونه فاعلا، نقله ابن هشام عن الأكثرين وحيث أعرب فاعلا فهل عامله الفعل المحذوف أو الظرف أو المجرور لنيابتهما عن استقر وقربهما من الفعل لاعتمادهما فيه خلاف، والمذهب المختار الثانى،

(١) انظر : أسس الإعراب ومشكلاته، د. طاهر حمودة ، دار الكتب الجامعية للطباعة والنشر، ص ٨٨، ٨٩.

(٢) انظر : مغنى اللبيب لابن هشام ، ص ٤٤٣.